
حفلة إطلاق

**تقرير التنمية الإنسانية 2009/2010 للأرض الفلسطينية المحتلة
الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية**

رام الله – 9 مايو/أيار 2010

**بيان السيد/ ينس تويبرغ-فراندرن
الممثل الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

معالي السيد رئيس الوزراء، حضرات السيدات والسادة

يسرني أن أرحب بكم في حفلة إطلاق تقرير التنمية الإنسانية الفلسطينية والذي يتناول أحوال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال وجهة نظر تحليلية ونقدية.

يصدر هذا التقرير برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولكنه تقرير حرره فلسطينيون عن الفلسطينيين. وهو يهدف إلى توفير المعلومات وإستلهاهم حوار متواصل حول أمن الإنسان الفلسطيني وتأثيره على حاضره ومستقبله.

ينطلق التقرير من تأكيد أهمية مفهوم أمن الإنسان: والذي يشمل أمن الفرد من الخوف والجوع والعوز والاضطهاد. وبدون هذا الأمن، يصبح تحقيق التنمية من الصعوبة بمكان في أحسن تقدير، أما في أسوأ الأحوال، يتحول السعي لتحقيق التنمية إلى مجرد ممارسة نظرية.

ويؤكد التقرير أن الأمن يجب تناوله في أوسع معانيه، والذي يتجسد في مفهوم الأمن البشري. فالسياسات التي تركز بشكل محض على أمن الدولة، في حين تتجاهل القضايا الأساسية التي تسبب عدم الاستقرار، من غير المرجح أن يكتب لها النجاح.

فأمن الإنسان يتجسد في حرية الأطفال في الذهاب إلى المدرسة دون خوف من التعرض للاعتداء، وفي حرية المزارع في زيارة حقوله بأمان وفي أمه ألا يتعرض محصوله أو أشجار زيتونه للتدمير، وفي حرية كافة المواطنين في السفر والتنقل من دون مضايقات متكررة.

تقرير التنمية الإنسانية هو تذكير بالتحديات العديدة التي لا يزال الفلسطينيون يواجهونها. وهو يتضمن نتائج هي جدا مقلقة لأبحاث حول مستويات الاكتئاب والخوف في أوساط الشباب الفلسطيني. والقلق هنا يجب ألا يقتصر على الفلسطينيين وحدهم، بل يجب أن يشاركهم فيه الإسرائيليون والمجتمع الدولي أجمع.

وكما جاء في التقرير، إن تهديدات أمن الإنسان الفلسطيني لا تستمد فحسب من الاحتلال وحده فالانقسامات الداخلية وأنشطة أجهزة الأمن كان لها أيضا تأثير بالغ على أمن الإنسان الفلسطيني. فالتحرر من القهر يشمل أيضا حرية الفرد في الاختيار دون تدخل من الدولة أو الأسرة أو التقاليد. يوضح التقرير أنه لا يمكن لمجتمع صحي أن يزدهر من دون أن يوفر الفرصة لسماع أصوات الناس جميعاً، بما في ذلك أصوات المجتمع المدني وأصوات أولئك الذين تم إسكاتهم سياسياً.

أمن الإنسان يشكل القاعدة الأساسية للتنمية، والتي تهدف إلى تهيئة البيئة المناسبة التي تمكن الناس من أن يتمتعوا بحياة مديدة وصحية وخالقة. ولا تتحقق هذه الأهداف إلا من خلال زيادة فرص الحصول على المعرفة، والحفاظ على البيئة، وتحسين خدمات التغذية والخدمات الصحية، وتأمين فرص العمل والحصول على دخل لائق، ومنع الجريمة والعنف، وتعزيز الحريات السياسية والثقافية، وتوفير سبل الترفيه وممارسة الحياة الاجتماعية للجميع.

يتناول التقرير كل هذه العوامل بالدراسة في السياق الفلسطيني وقيم التحديات التي تواجه تحقيقها. كذلك يتناول كاتبو التقرير أدوار كل من السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني، وحكومة إسرائيل والمجتمع الدولي بنظرة ناقدة. وإن كنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا نتفق بالضرورة مع جميع الاستنتاجات التي تخلص إليها تقارير التنمية البشرية، إلا أننا نقدر بشكل كبير استقلالية كتاب التقارير المساهمين فيها ونؤكد على أنه من الأهمية بمكان أن تتم إثارة المسائل الهامة التي تثيرها تلك التقارير والنظر فيها بتمعن كبير. إن تشجيع الحوار الوطني من أجل صياغة السياسات السليمة لهو جزء مهم في عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم التنمية الفلسطينية، وهو الهدف الأساسي من كل تقارير التنمية البشرية.

ويسرنا أن يأتي إطلاق تقرير التنمية الانسانية في مقدمة سلسلة من التدخلات التنموية التي نخطط لها هذا العام. ففي غضون أسبوع سوف ننشر تقريرنا حول الأوضاع في قطاع غزة بعد أكثر من عام من انسحاب القوات الاسرائيلية في يناير/كانون الثاني عام 2009. من بين أشياء أخرى كثيرة، يخلص ذلك التقرير إلى أن ثلاثة أرباع الأضرار المادية التي تكبدتها البنية التحتية، والمنازل وشركات الأعمال لم يتم إصلاحها أو إعادة بنائها. ومن الواضح أن عدم الحصول على الخدمات الصحية، والتعليم، والعمل، والمياه النظيفة، والكهرباء في قطاع غزة يساهم في غياب الأمن الانساني بشكل مثير للجزع.

تقرير " غزة بعد عام " سيعقبه تقرير آخر عن الأهداف الإنمائية للألفية في الأرض الفلسطينية المحتلة، نعكف في الوقت الراهن على إتمامه بالتعاون مع السلطة الفلسطينية.

هذه الأهداف التي تحدد معاييرها متفق عليها دولياً فيما يخص الحد من الفقر، وضمان التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية، تشكل كذلك مقياساً مفيداً لتقييم مدى نجاح سياسات التنمية. وفي حين أن السلطة الفلسطينية لم يتسنى لها التوقيع على تعهد الألفية بتحقيق هذه الأهداف لأنها لا تمثل دولة ذات سيادة، إلا أنه لمن دواعي الفخر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يدعم السلطة الفلسطينية، في سعيها نحو تحقيق أهدافها الخاصة بالتنمية البشرية. ونحن نرى هذه الجهود للالتزام بالمعايير الدولية للتنمية جزءاً مهماً في إطار الهدف الأكبر لبناء المؤسسات الوطنية التي تضطلع به السلطة الفلسطينية.

ونحن هنا لنذكر الحكومة الإسرائيلية بمسؤولياتها تجاه تحقيق هذه الأهداف في الأرض الفلسطينية المحتلة بالرغم من احتلالها لها وبصفتها دولة عضوة في الأمم المتحدة وملتزمة بإعلان الألفية.

لا يمكن للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق في غياب الأمن البشري ولهذا سيكون من الصعب تحقيق أمن ذو معنى ومستدام في ظل هذا الغياب. عوضاً عن ذلك سنرى المزيد من التوتر والقوة والحوار.

وأود هنا أن أشكر معالي السيد رئيس الوزراء لتشريفه لنا في حفل إطلاق التقرير. وهناك كذلك قائمة طويلة من المساهمين المدرجة أسمائهم في صدر التقرير الذين أود أن أشكرهم شخصياً لمساهماتهم في إنتاج التقرير.

وأود أن أختتم كلمتي باقتباس من تصريحات ألقاها كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الخامسة لإعلان الألفية، والتي قال فيها: "أن كل البشر ينبغي أن تكون لهم "حرية اختيار نوع الحياة التي يرغبون عيشها، وإمكانية الحصول على الموارد التي من شأنها أن تجعل هذه الخيارات ذات معنى، والأمن الذي يمكنهم من التمتع بها في سلام". هذا التقرير يستكشف معاني هذه الكلمات الحكيمة في السياق الفلسطيني، ويذكرنا بالأمل الذي لايزال يحدوننا في أن تحقق التنمية ذلك "الجو الأفسح من الحرية" والذي تطمح إليه جميع الشعوب.

شكراً جزيلاً على حسن استماعكم